

إسهامات البنك الإسلامي للتنمية في دعم الصناعة المالية الإسلامية Contributions of the Islamic Development Bank to Supporting the Islamic Financial Industry

د. زهرة بن سعدية¹

Dr. Zahra BENSADIA

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلی بالشلف، الجزائر، z.bensadia@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2024/12/21

تاريخ القبول: 2024 /12/17

تاريخ الاستلام: 2024 /12/03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مسيرة الصناعة المالية الإسلامية، وتحليل أسباب تطورها وانتشارها وتوسعها، إلى جانب التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية وتسليط الضوء على جهوده في سبيل تطوير الصناعة المالية الإسلامية، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما هي أهم الإنجازات التي قدمها البنك الإسلامي للتنمية في سبيل خدمة الصناعة المالية الإسلامية؟ وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها: أن البنك الإسلامي للتنمية ساهم بشكل كبير في تأسيس الحاضنة المؤسسية الدولية لهذه الصناعة، كما يعتبر عضوا بارزا في العديد منها كما هو موضح في متن البحث، ولم يقتصر دوره على المساهمة في تأسيس الهيئات الداعمة فقط على غرار الأيوبي والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها، بل ساهم أيضا في تشجيع وتطوير منتجات الصناعة المالية الإسلامية من خلال هياكله وفي مقدمتها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

كلمات مفتاحية: البنك الإسلامي للتنمية، الصناعة المالية الإسلامية، المؤسسات المالية الإسلامية.

Abstract:

This study aims to examine the trajectory of the Islamic financial industry, analyze the reasons for its development, spread, and expansion, as well as introduce the Islamic Development Bank (IDB) and highlight its efforts in advancing the Islamic financial industry. The main question addressed is: What are the key achievements of the IDB in serving the Islamic financial industry? The study employs an inductive methodology, and the main findings indicate that the IDB has significantly contributed to the establishment of an international institutional framework for the industry. It is also a prominent member of many such institutions, as detailed in the body of the research. Its role is not limited to establishing supportive bodies such as AAOIFI and the General Council for Islamic Banks and Financial Institutions, but extends to encouraging and developing Islamic financial industry products through its structures, notably the Islamic Research and Training Institute .

Keywords: Islamic Development Bank, Islamic financial industry, Islamic financial institutions.

¹ الباحث المرسل.

1. مقدمة:

تعود الخلفية النظرية للحديث عن الصناعة المالية الإسلامية إلى خمسينات القرن الماضي، أين بدأت الكتابات والدراسات في الدول العربية والإسلامية في البحث عن البديل للبنوك التقليدية والتعامل بالفائدة بحكم أنها من الربا المحرم في الشريعة الإسلامية، أما البداية التطبيقية لهذه الأفكار فكانت بإنشاء بنوك الادخار المحلية في مصر سنة 1963م على يد الدكتور أحمد النجار لكنها لم تستمر طويلا، إلا أن الفكرة لم تنتهي وبقيت الجهود والمسااعي مستمرة إلى أن أسفرت عن ميلاد أول بنك تجاري وهو بنك دبي الإسلامي سنة 1975م، لتتوالى بعدها سلسلة إنشاء البنوك الإسلامية، ثم تطورت بظهور مؤسسات التمويل وشركات التأمين التكافلي وغيرها، وتوسعت جغرافيا بدخولها الدول الغربية لتصبح اليوم منافسة للصناعة المالية التقليدية.

هذا التوسع والتطور كان نتيجة لعدة جهود من هيئات ومؤسسات وأفراد، ومن الهيئات التي كان لها الفضل في دعم مسيرة الصناعة المالية الإسلامية؛ البنك الإسلامي للتنمية وهو أول بنك إسلامي تم إنشاؤه إلا أنها لا يأخذ طابع البنك المحلي الذي يتعامل مع الأفراد والمؤسسات، بل له طابع دولي غايته النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في البلدان والمجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم، وتحت هذه الغاية كان للبنك الإسلامي للتنمية عدة جهود وإنجازات في سبيل دعم الصناعة المالية الإسلامية بمؤسساتها ومنتجاتها وتوسيع نطاقها.

● الإشكالية:

انطلاقا مما سبق تأتي هذه الورقة البحثية للإجابة على السؤال التالي:

ما هي أهم الإنجازات التي قدمها البنك الإسلامي للتنمية في سبيل خدمة الصناعة المالية الإسلامية؟

وتحت هذا السؤال تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي أهم المراحل التي مرت بها الصناعة المالية الإسلامية؟
- 2- ما هي أهداف البنك الإسلامي للتنمية؟
- 3- هل كان للبنك الإسلامي للتنمية دور فعال في دعم الصناعة المالية الإسلامية؟

● هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من النقاط هي:

- الوقوف على مسيرة الصناعة المالية الإسلامية؛
- تحليل أسباب تطور وانتشار وتوسع الصناعة المالية الإسلامية؛

- التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية؛

- تسليط الضوء على جهود البنك الإسلامي للتنمية في سبيل تطوير الصناعة المالية الإسلامية.

● منهج الدراسة

تم اعتماد المنهج الاستنباطي في إعداد هذه الورقة البحثية بأداتيه الوصف والتحليل المناسبين لطبيعة الموضوع.

● أقسام الدراسة

للاوصول إلى الغاية من هذه الدراسة تم تقسيمها إلى محورين:

المحور الأول: تطور الصناعة المالية الإسلامية؛

المحور الثاني: دور البنك الإسلامي للتنمية في دعم الصناعة المالية الإسلامية.

2. تطور الصناعة المالية الإسلامية

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية حديثة النشأة إذا ما قورنت بنظيرتها التقليدية، فقد انتشرت هذه الأخيرة في البلدان العربية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهو ما شكل موضوع بحث ودراسة لدى المفكرين والاقتصاديين العرب والمسلمين، خاصة حول موضوع الفائدة الذي أسال الخبر الكثير حول مشروعيتها ونظرا لاعتبارها من الربا المحرم شرعا، فقد حارب الكثير من المفكرين والفقهاء موضوع الفائدة التي هي أساس عمل البنوك التقليدية من خلال كتاباتهم، في إطار السعي لكشف سلبيات هذا النظام وعدم مشروعية الأساس الذي يقوم عليه ومحاوله إيجاد البديل، وبتواصل تلك الجهود بدأ التفكير الجدي والعملي في البحث عن نموذج لبنوك إسلامية لا تتعامل بالفائدة فحسب، بل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته، وتعمل على تنمية المال من خلال الاستثمارات المشروعة بالصيغ الشرعية، وكانت نتيجة تلك الجهود ظهور البنوك الإسلامية وانتشارها وتوسعها على عدة مراحل كما هو مبين في الآتي:

أولا: مرحلة التجربة والميلاد (1950-1980م)

نشأ العمل المصرفي الإسلامي على مراحل، تعود بدايتها إلى خمسينات القرن العشرين حيث بدأت مجموعة من العلماء والمفكرين المسلمين المناداة بضرورة التخلص من نظام الفوائد الذي تقوم عليه البنوك التقليدية التي ظهرت في البلاد الإسلامية أواخر القرن التاسع عشر لعدم مشروعيتها، واعتبارها من الربا، وإيجاد البديل لها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فكرة البنوك الإسلامية تعود حسب بعض الدراسات إلى نهاية عشرينيات القرن العشرين، من خلال مقال نشره الشيخ إبراهيم أبو اليقظان في جريدة وادي ميزاب بتاريخ 29 يونيو 1928، بعنوان "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"، دعا من خلاله رجال الأعمال في المدن الجزائرية إلى بلورة الفكرة لتصبح واقعا حيث جاء في مقاله: "إن وجه الحل لهذه المشكلة هو أن يقوم بعض متتوري الأمة بفتح مصرف أهلي يؤسس على القواعد الإسلامية المقررة في الفقه الإسلامي ويسير بأساليب البنوك العصرية برؤوس أموال الأثرياء من المسلمين في عاصمة الجزائر أو قسنطينة..."، ولاقت دعوته قبولا لديهم، حيث تم الإعداد لإنشاء بنك تحت مسمى "البنك الإسلامي الجزائري"، إلا أن سلطات الاحتلال الفرنسي رفضت المشروع واتهمت الشيخ بالتفرقة بين الأهالي والفرنسيين.¹

ومما عرفته فترة الخمسينات تنظيم وانعقاد عدد من المؤتمرات لبيان الحكم الشرعي في تلك الفوائد وحرمة الربا في الإسلام ومنها:²

- أسبوع الفقه الإسلامي المنعقد لأول مرة في باريس سنة 1951م؛

- حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية بدمشق سنة 1952م.

-
- محمد عبد الله العربي من مصر من خلال بحث قدمه في المؤتمر الثاني لجمع البحوث الإسلامية في ماي 1965م بعنوان "المعاملات المصرفية المعاصرة ورأي الإسلام فيها"؛
 - عيسى عبده إبراهيم عبد الملك (1901-1980) من مصر، ومن أشهر كتبه "بنوك بلا فوائد" الصادر سنة 1970م؛
 - محمد باقر الصدر من العراق؛ وأهم كتبه "البنك اللاروي في الإسلام" والذي صدر أواخر الستينات؛
 - محمد نجا الله صديقي (1931) من الهند؛ وكتابه بعنوان "Banking Without Interest" سنة 1969م؛
 - محمد عزيز من باكستان خلال كتابه "An Outline of Interest Less Banking" سنة 1955م؛
 - أحمد عبد العزيز النجار من مصر وهو من المؤسسين نظريا وتطبيقيا لفكرة البنوك الإسلامية، ومن كتاباته "بنوك بلا فوائد" سنة 1972م.
- للمزيد من الاطلاع أنظر:

- محمود الأنصاري، إسماعيل حسن، سمير مصطفى متولي، "البنوك الإسلامية"، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، 1988، ص 24.
- محمد علي القري، "البنك الإسلامي بين فكر المؤسسين والواقع المعاصر"، منتدى المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، السعودية، 02 ماي 2005، ص: 3-6.
- الشيخ إبراهيم بن عيسى حمدي أبو اليقظان (5 نوفمبر 1888-30 مارس 1973) من مواليد ولاية غرداية، صحفي جزائري، شاعر ومؤرخ وعالم بالشرعية الإسلامية، ومن رواد الحركة الإصلاحية في الجزائر، حيث انضم إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931، وهو مؤسس جريدة وادي ميزاب وغيرها من الجرائد، ترك خلفه العديد من الكتابات ما يقارب 60 مؤلفا ما بين رسالة وكتاب. انظر:
- عبد الرزاق بلعباس، "صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبتكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي" مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، العدد 2، المجلد 19، ص: 5-7.

¹ نفس المرجع، ص: 7-12.

² عز الدين خوجة، "تطور ونشأة الصناعة المالية الإسلامية"، بحوث وأوراق عمل الندوة الدولية حول "الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف-الجزائر، خلال الفترة 18-20 أبريل 2010م، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأوروبي- مغاربي، 2010، ص 98.

إلا أن التجسيد العملي لهذه الجهود الفردية لم يتبلور إلا في الستينات في شكل تجارب هنا وهناك، لتصبح الفكرة واقعا ملموسا في السبعينات، وتواصل توسعها وانتشارها في الثمانينات وتطورها في التسعينات وما بعدها إلى اليوم.

1- مرحلة التجربة 1960-1970م

عرفت هذه الفترة تجارب عملية متفرقة لتجسيد فكرة بنوك بلا فوائد وأبرزها ثلاثة هي:

– **التجربة الباكستانية:** كانت في إحدى المناطق الريفية مع نهاية الخمسينات، حيث تأسست مؤسسة تستقبل الودائع من ذوي اليسار من مالكي الأراضي لتقدمها بدورها إلى الفقراء من المزارعين، للنهوض بمستواهم المعيشي وتحسين نشاطهم الزراعي دون أن يتقاضى أصحاب هذه الودائع أي عوائد عليها، كما أن القروض المقدمة إلى هؤلاء المزارعين كانت دون عائد أيضا، وكانت تلك المؤسسة تتقاضى أجورا رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط، لكن نتيجة لعدم وجود كادر مؤهل من العاملين، وعدم تجدد الإقبال على الإيداع أغلقت المؤسسة أبوابها في بداية الستينات.¹

– **التجربة الماليزية:** أين تأسس صندوق الحج "طابو حاجي"، سنة 1962م، بهدف تجميع مدخرات الأفراد الراغبين في القيام بفريضة الحج، مع استثمار تلك المدخرات بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تطورت هذه التجربة بشكل سريع وانتشرت في أرجاء الدولة حتى أصبحت اليوم من أوسع المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.²

– **التجربة المصرية:** بدأت في الريف، بالضبط في "ميت غمر" بقيادة الدكتور أحمد النجار سنة 1963م، بإنشاء ما سمي آنذاك بنوك الادخار المحلية، التي امتدت للأرياف المجاورة، وهي بنوك تعمل وفق أسس الشريعة الإسلامية نتيجة لعدم تعاملها بالفائدة، واعتمادها نظام المشاركة في الربح والخسارة، وقد حظيت هذه التجربة بتشجيع المواطنين ودعمهم لها بدليل عدد المودعين الذي بلغ حوالي 59 000 مودع خلال 3 سنوات فقط من عملها³، ومن مؤشرات نجاح هذه التجربة آنذاك:⁴

– قيام البنك بفتح حساب بدون سعر فائدة؛

– قبول ودائع استثمارية وتوظيفها في مشاريع وتوزيع أرباحها على المستثمرين بعد مرور سنة من التجربة؛

– إقراض البنك عدد من الأفراد بدون فائدة؛

¹ فارس مسدور، "التطبيقات المعاصرة لتقنيات التمويل بلا فوائد لدى البنوك الإسلامية- نموذج بنك البركة الجزائري -" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 47.

² عز الدين خوجة، 2010، مرجع سبق ذكره، ص 101.

³ فارس مسدور، 2002، مرجع سبق ذكره، ص 48.

⁴ أحمد بن عبد الرحمن الجنيدل، "مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي"، المجلد الأول، شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، 1406هـ ص 375.

- تمويل عدد من المشروعات؛

- أبطلت التجربة الفكرة القائلة أن الظروف في مصر لا تدع لصاحب دخل فائضا يدخره؛

- تأثر الغربيون بالتجربة وذلك في مظهرين هما:

➤ الكتاب الذي أصدره الاقتصادي الأمريكي "ريدي" عن التجربة وترجمه الدكتور النجار وهو يبين مدى إعجاب هذا الاقتصادي بالتجربة؛

➤ حرص الألمان على متابعة التجربة بدون فائدة رغم ظنهم أنها لن تنجح حيث تلكؤوا في البداية عن المشاركة ثم طالبوا أخيرا بالدخول وقد أعد أحد الباحثين رسالة الدكتوراه حول التجربة وهو من الألمانين.

لكن لم يكتب لهذه التجربة الاستمرار أكثر ليتم إيقافها نهاية سنة 1967م، نتيجة للعديد من الأسباب أهمها:¹

- غياب التخطيط والإعداد والدراسة المسبقة لمختلف جوانب التجربة خاصة المحاسبية والمالية منها، كطريقة المعالجة المحاسبية للودائع؛

- كيفية اقتسام الأرباح بين البنك وأصحاب المشروعات والمعالجة المحاسبية لذلك؛

- مشكلة تحديد السجلات الواجب فتحها لدى أصحاب المشروعات ومن يقوم بمسكها والرقابة عليها؛

- طرحت التجربة العديد من التساؤلات أهمها: إلى أي تنظيم تنتمي بنوك الادخار في الدولة؟ وهل تخضع لإشراف البنك المركزي؟ ومن يتابع الرقابة عليها؟ وأي تنظيم محاسبي يطبق؟ خاصة وأنها نشأت في ظل نظام اشتراكي.

الملاحظ من التجارب الثلاثة أعلاه أنها انقسمت إلى قسمين، القسم الأول يمثل التجربة الماليزية الناجحة التي امتدت واستمرت إلى اليوم، والقسم الثاني يضم التجربتين الباكستانية والمصرية اللتان توقفتا لأسباب مشتركة منها:

- غياب الإطار النظري للأعمال والنشاطات المصرفية الإسلامية؛

- غياب الموارد البشرية الملمة بالأعمال المصرفية الإسلامية؛

- غياب الدعم والرعاية من قبل الحكومة والبنك المركزي.

بالموازاة مع هذه التجارب استمرت الجهود النظرية الفردية والجماعية بالبحث عن البديل الشرعي للفوائد والبنوك التقليدية ومن هذه الجهود:

¹سمير رمضان الشيخ، "المصرفية الإسلامية وغضضة الأمة"، كتاب الكتروني بدون دار نشر، أغسطس 2014، ص 15-18.

- المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة سنة 1965م، الذي حضره 75 عالما وفقيها يمثلون 35 دولة إسلامية في ذلك الوقت¹، وصدر عنه البيان التالي حول المعاملات المصرفية:²

➤ الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي، وما يسمى بالقرض الإنتاجي لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين؛

➤ كثير الربا وقليله حرام، كما يشير إلى ذلك الفهم الصحيح في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ³)؛

➤ الإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة، والاقتراض بالربا محرم كذلك، ولا يرتفع إثمه إلا إذا دعت إليه الضرورة... وكل امرئ متروك لدينه في تقدير ضرورته؛

➤ أعمال البنوك من الحسابات الجارية وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التجار والبنوك في الداخل: كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة، وما يؤخذ في نظير هذه الأعمال ليس من الربا؛

➤ الحسابات ذات الأجل، وفتح الاعتماد بفائدة، وسائر أنواع الإقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة.

- مؤتمر الفقه الإسلامي الأول بالمغرب سنة 1969م⁴؛

2- مرحلة الميلاد والتأسيس 1970-1980م

تعتبر هذه الفترة هي البداية الفعلية لتأسيس البنوك الإسلامية، حيث شهدت ميلاد مجموعة منها فقي:

- سنة 1971م: أعلن رئيس جمهورية مصر عزمه على إنشاء بنك إسلامي اجتماعي في خطابه بمناسبة المولد النبوي الشريف، وصدر عقبها قانون إنشاء بنك ناصر الاجتماعي، ونص القانون في مادته الثالثة على أن البنك لا يتعامل بنظام الفائدة أخذا وإعطاء، كما نص في مادته الثالثة عشرة على استثناءه من الخضوع لقوانين البنوك والائتمان الجاري العمل بها⁵، ليكون أول هيئة عامة تابعة لوزارة الخزانة غرضها المساهمة في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المواطنين، ونظرا للهوية والطبيعة الخاصة لمعاملاته التي تتمحور أساسا حول النشاط الاجتماعي وليس المصرفي، فهو لا يعتبر لدى

¹ سمير رمضان الشيخ، 2014، مرجع سبق ذكره، ص12.

² محمود الأنصاري وآخرون، 1988، مرجع سبق ذكره، ص14.

³ سورة آل عمران، الآية 130.

⁴ عز الدين خوجة، 2010، مرجع سبق ذكره، ص98.

⁵ محمود الأنصاري وآخرون، 1988، مرجع سبق ذكره، ص20.

الكثير من المؤرخين للصناعة المالية الإسلامية بأنه أول بنك إسلامي¹، بل يؤرخون لنشأة البنوك الإسلامية بتأسيس بنك دبي الإسلامي، والجدول الموالي يوضح أهم البنوك الإسلامية التي تأسست خلال فترة السبعينات:

جدول رقم (01-01): تسلسل إنشاء البنوك الإسلامية خلال الفترة (1970-1980)

السنة	البلد	اسم البنك أو المؤسسة
1971	مصر	بنك ناصر الاجتماعي
1975	الإمارات العربية المتحدة	بنك دبي الإسلامي
	السعودية	البنك الإسلامي للتنمية
1977	الإمارات العربية المتحدة	الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي
	السودان	بنك فيصل الإسلامي السوداني
	الكويت	بيت التمويل الكويتي
	مصر	بنك فيصل الإسلامي المصري
	الأردن	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار
	لوكسمبورغ	الشركة القابضة الدولية لأعمال الصيرافة الإسلامية
1978	ألمانيا الغربية	شركة البركة للاستثمار
1979	البحرين	بنك البحرين الإسلامي
	إيران	الشركة المتحدة للصيرفة الإسلامية
		بنك إيران الإسلامي
	باكستان	المؤسسة الوطنية للاستثمار
		مؤسسة الاستثمار الباكستانية
		مؤسسة تمويل المباني الباكستانية
		مؤسسة تمويل المباني للأعمال الصغيرة
		مؤسسة الاستثمار الدولي المحدود
	سويسرا	الشركة الإسلامية المحدودة
السنة	البلد	اسم البنك أو المؤسسة
1971	مصر	بنك ناصر الاجتماعي
1975	الإمارات العربية المتحدة	بنك دبي الإسلامي
	السعودية	البنك الإسلامي للتنمية
	الإمارات العربية المتحدة	الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي
1977	السودان	بنك فيصل الإسلامي السوداني

الملاحظ من الجدول أعلاه أن فترة السبعينات كانت فترة خصبة لميلاد البنوك الإسلامية لتتحول من مجرد فكرة أو تجربة فردية، إلى واقع ملموس انتشر في العديد من البلدان الإسلامية وغيرها، ولعل من أهم الأسباب التي ساعدت على هذا الانتشار جهود كل من البنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بالإضافة إلى تواصل الجهود النظرية

¹ عز الدين خوجة، 2010، مرجع سبق ذكره، ص102.

التي أصبحت تبحث في كيفية وآليات عمل هذا النوع من البنوك في إطار الشريعة الإسلامية وفي ظل البيئة التقليدية، بعد أن كانت تتركز حول حرمة الربا وكيفية التخلص منه دون وجود لأي تصور مسبق أو دراسة نظرية لآليات العمل والممارسة والتعامل مع العملاء، ومن هذه الجهود:

- انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي سنة 1976م بمكة المكرمة وبتنظيم من جامعة الملك عبد العزيز ويعد هذا المؤتمر أول تجمع علمي ضم عدد كبيراً من الباحثين والمهتمين بقضايا الاقتصاد الإسلامي من مختلف أنحاء العالم، وتناول المؤتمر بين موضوعاته فكرة البنوك الإسلامية¹؛

- تقديم أبحاث على مستوى الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) لأول مرة حول البنوك الإسلامية ومنها رسالة دكتوراه للدكتور سامي حمود من الأردن سنة 1975م بعنوان "تطوير الأعمال المصرفية بما يتوافق والشريعة الإسلامية" والتي قدمت أفكاراً كان لها التأثير البالغ على مسيرة البنوك الإسلامية، كما تضمنت تطويراً لصيغة المراجعة للآمر بالشراء بديلاً عن القرض الربوي؛

- في سنة 1978 عقدت رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة مؤتمراً للبنوك الإسلامية، وفي سنة 1979 عقدت بالقاهرة أكثر من مؤتمر للاقتصاد الإسلامي، وفي 1981 عقدت جامعة الملك عبد العزيز بجدة ندوة لدراسة أشكال التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية².

- الملاحظ أيضاً أنه رغم ميلاد عدد كبير من البنوك الإسلامية في العديد من الدول الإسلامية إلا أنها محدودة العدد مقابل ما يتواجد في تلك الدول من بنوك تقليدية، بالإضافة إلى أن البنوك الإسلامية التي نشأت بقية تعمل في ظل بيئة تقليدية تحت إشراف بنوك مركزية تقليدية.

ثانياً: مرحلة التوسع والانتشار (1980 - 2000م)

تميزت هذه العشرية بظهور مجموعات مالية إسلامية منظمة تتكون من عدد من البنوك الإسلامية وشركات الاستثمار المنتشرة حول العالم، وتعتبر دار المال الإسلامي أول مجموعة مالية إسلامية فتحت العديد من البنوك (بنوك الفيصل) في مصر والسودان والبحرين وتركيا والنيجر وغينيا والسنغال وسويسرا وغيرها (انظر الجدول الموالي)، أما المجموعة الثانية التي حملت لواء البنوك الإسلامية هي مجموعة البركة التي أسست العديد من البنوك والمؤسسات المالية (بنوك البركة) في البحرين وتونس والجزائر والسودان ومصر وتركيا وغيرها (انظر الجدول الموالي)، كما تتميز هذه الفترة بالمحاولات الرائدة لأسلمة النظام المصرفي في بعض الدول الإسلامية مثل السودان وباكستان وإيران، حيث أصبحت جميع الوحدات المصرفية لديها تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً واستمر انتشار وتزايد عدد

¹ عز الدين خوجة، 2010، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² محمود الأنصاري وآخرون، 1988، مرجع سبق ذكره، ص 24.

البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ليصل إلى ما يزيد عن 90 مصرفاً ومؤسسة بنهاية عقد الثمانينات¹، والجدول الموالي يوضح أهم البنوك والمؤسسات التي تأسست وتوسعت خلال الفترة:

جدول رقم (01-02): انتشار البنوك الإسلامية خلال الفترة 1980-2000م

السنة	البلد	اسم البنك أو المؤسسة
1980	مصر	المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية
	قطر	بنك قطر الإسلامي
		الشركة الإسلامية للاستثمار وأعمال النقد الأجنبي
	سويسرا	الشركة الإسلامية للخدمات الاستثمارية
	بهامس	مصرف فيصل الإسلامي
1981	الإمارات العربية المتحدة	الشركة العربية للتأمين
	البحرين	الشركة الإسلامية للاستثمار
	الأردن	شركة بيت الاستثمار الإسلامي
	باكستان	شركة المضاربة الإسلامية
	الفلبين	مصرف أمانا الإسلامي
1982	قبرص	بنك فيصل الإسلامي
	إنجلترا	بيت التمويل الإسلامي
	البحرين	مصرف فيصل الإسلامي
1983	الدنمارك	البنك الدولي الإسلامي
	بنغلادش	بنك بنغلادش الإسلامي
	تونس	بيت التمويل التونسي السعودي
	السودان	البنك الإسلامي السوداني
		البنك الإسلامي لغرب السودان
		بنك التنمية التعاوني الإسلامي
		بنك البركة الإسلامي
	ماليزيا	البنك الإسلامي بماليزيا
	السودان	بنك التضامن الإسلامي
		الشركة الإسلامية للاستثمار
1984	أنجلترا	بنك البركة الدولي المحدود
	البحرين	بنك البركة الإسلامي
	السنغال	بنك فيصل الإسلامي
		الشركة الإسلامية للاستثمار
	سويسرا	دار المال الإسلامي
	غينيا	بنك فيصل الإسلامي
		الشركة الإسلامية للاستثمار

¹ عز الدين خوجة، 2010، مرجع سبق ذكره، ص 104.

إسهامات البنك الإسلامي للتنمية في دعم الصناعة المالية الإسلامية

بنك فيصل الإسلامي الشركة الإسلامية للاستثمار	النيجر	
بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي	البحرين	1985
مؤسسة البركة للتمويل مؤسسة فيصل التركية للتمويل	تركيا	
بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي بنك البركة الإسلامي	موريتانيا	
شركة الراجحي للاستثمار	السعودية	1986
مؤسسة الأمين للتمويل والاستثمار	الهند	
بنك الأمين	البحرين	1987
بنك التمويل السعودي المصري	مصر	1988
بنك قطر الإسلامي الدولي	قطر	1990
دار الاستثمار	الكويت	1994
بنك الاستثمار الإسلامي الأول	البحرين	1996
البنك الإسلامي اليمني	اليمن	
مصرف أبو ظبي الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	1997
بنك التضامن الإسلامي	اليمن	
الأولى للاستثمار بنك سبأ الإسلامي	الكويت	
بيت الاستثمار الخليجي	الكويت	1998
بيت التمويل الخليجي	البحرين	1999
شركة أعيان للإجارة والاستثمار الشركة الدولية للإجارة والاستثمار شركة أصول للإجارة والتمويل	الكويت	
الأولى للتمويل	قطر	
بنك معاملات ماليزيا برهاد	ماليزيا	
بنك شريعة مانديري	إندونيسيا	

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- محمود الأنصاري وآخرون، 1988، مرجع سبق ذكره، ص ص: 20، 24.
- عز الدين خوجة، 2010، مرجع سبق ذكره، ص 106.

بقراءة سريعة للجدول يمكن القول إن البنوك الإسلامية أصبحت تفرض نفسها وتستقطب اهتمام الدول غير الإسلامية من آسيا وأوروبا خاصة في أوروبا، بدليل انتشارها وتواجدها في تلك البلدان والعمل جنباً إلى جنب مع

البنوك التقليدية، بل إن البنوك التقليدية نفسها أصبحت تعمل على تقديم خدمات مالية إسلامية من خلال فتح ما يسمى بالنوافذ والفروع الإسلامية:¹

- فقد كان بنك مصر في طليعة البنوك التقليدية التي فتحت فروعاً للخدمات المالية الإسلامية سنة 1980م بإطلاق أول فرع سمي "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية"، ونتيجة لتشجيع البنك المركزي ازداد عدد الفروع المرخص لها خلال سنتي 1980م و1981م إلى 35 فرعاً تتبع عدد من البنوك التقليدية مثل مصرف التجارة والتنمية ومصرف التنمية الوطني ومصرف النيل، ومع نهاية سنة 1988م بلغ عدد الفروع 60 فرعاً؛

- أما في المملكة العربية السعودية فكان للمصرف الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام سنة 1987م بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع وتلا ذلك إنشاء أول فرع إسلامي سنة 1990م؛

- مصرف درسدنر كلانيوورت بنسن الذي أسس وحدة متخصصة للصيرفة الإسلامية سنة 1980م؛

- مجموعة ANZ الأسترالية النيوزيلندية التي أنشأت قسماً خاصاً بالتمويل الإسلامي؛

- مصرف CITIBANK الذي أسس وحدة تمويل إسلامية متخصصة سنة 1980م، قبل أن يفتح فرعاً إسلامياً برأس مال مستقل في البحرين سنة 1996م؛

- البنك السعودي البريطاني الذي أنشأ إدارة شبه مستقلة للصيرفة الإسلامية؛

- البنك السعودي الأمريكي الذي أنشأ وحدة مستقلة للتمويل الإسلامي.

ومما عرفته هذه الفترة أيضاً هو انقسام الدول الإسلامية إلى قسمين:

- دول زاوجت بين النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي من خلال إصدار قوانين تنظم عمل البنوك الإسلامية مثل البحرين والأردن... الخ؛

- دول عملت على أسلمت نظامها المالي بالكامل مثل إيران وباكستان والسودان.

¹ انظر:

- محمود الأنصاري وآخرون، 1988، مرجع سبق ذكره، ص ص: 20، 24.

- فهد الشريف، "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية: دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي

www.iefpedia.com

- نافذ الهرش نزال، "تقرير عن أداء البنوك والنوافذ الإسلامية ودرجة الإنجازات التي حققتها خلال السنوات القليلة الماضية"، أضواء دولية للاستشارات التسويقية وإدارة المشاريع، عمان، الأردن، بدون سنة نشر، ص 3.

استمرار انتشار البنوك الإسلامية وتوسعها في دول إسلامية وغربية على مستوى القارات الثلاثة، لم يصاحبه أي وجود لمؤسسات أو هيئات دولية تختص بالإشراف والدعم والتنظيم لعمل البنوك الإسلامية، وهو ما أصبحت تحتاجه بشدة في ظل تنامي العمل المصرفي الإسلامي الذي يختلف في أهدافه وجوهره وأنشطته ومعاملاته عن العمل المصرفي التقليدي، في العديد من الجوانب الفنية والمحاسبية والإشرافية، ما عدا البنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تأسست في مطلع التسعينات (1991م) تحت مسمى هيئة المحاسبة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية كهيئة عالمية تهتم بتطوير الفكر المحاسبي وإصدار معايير محاسبية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

ثالثاً: مرحلة التأطير الدولي للعمل المصرفي الإسلامي منذ سنة 2000م

واجهت الصناعة المالية الإسلامية في بداية هذه الألفية تحديات العداوة للإسلام والتشهير بالبنوك الإسلامية نتيجة أحداث سبتمبر 2001م، التي أدت إلى ظهور حملة منظمة شرسة تعادي الإسلام معاداة شديدة بشكل عام كما تعادي الصناعة المالية الإسلامية بوجه خاص، وتهدف هذه الحملة إلى تشويه المؤسسات المالية الإسلامية واتهامها اتهامات باطلة مغرضة بالمشاركة فيما يسمى بتمويل ودعم الجماعات الإرهابية، وعلى الرغم من أن هذه الحملة تعد أخطر وأكبر بكثير من الحملات الأولى التي تعرضت لها الصناعة عند تأسيسها في السبعينات وبداية الثمانينات، ذلك أن طبيعة الحملات الأولى كانت التشكيك والاستخفاف بالتجربة الوليدة، بينما طبيعة الحملة الثانية أصبحت الاتهام والتشويه، إلا أن ذلك لم يؤثر أبداً على استمرار نمو الصناعة المالية الإسلامية بل ازدادت وتيرة النمو بشكل غير متوقع حيث تحققت نجاحات عديدة تمثلت في:¹

- ارتفاع عدد وحجم الأفراد المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية؛
- اتساع دائرة الشركات التي تتعامل بشكل مطلق مع البنوك الإسلامية لا غير؛
- التوجه المتزايد نحو تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية مثل:

➤ البنك الأهلي التجاري السعودي الذي أعلن تحوله سنة 2005م؛

➤ بنك الشارقة الوطني الذي تحول إلى مصرف الشارقة الإسلامي سنة 2002م؛

¹ انظر:

- عز الدين خوجة، 2010، مرجع سبق ذكره، ص 108.
- عبد الباري مشعل، "آليات تطوير المصارف والشركات الإسلامية"، المؤتمر المصرفي الإسلامي الثاني "رؤية جديدة للصكوك الإسلامية"، فندق ومنتجع نادي النخيل، الكويت، 08-10 ماي 2005، ص 3.
- رويترز، "نجاح المصارف الإسلامية يجتذب البنك التجاري الكويتي"، تاريخ النشر: 2014/04/07، تاريخ الاطلاع: 2018/10/15 على الموقع: www.alhayat.com

➤ بنك الجزيرة السعودي الذي أعلن تحوله سنة 2002م؛

➤ بنك الشرق الأوسط في دبي بالإمارات العربية المتحدة الذي تحول إلى مصرف الإمارات الإسلامي سنة 2004م؛

➤ البنك العقاري الكويتي تحول إلى بنك الكويت الدولي الإسلامي سنة 2006م.

فضلا عن تزايد عدد البنوك التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية مثل البنك السعودي البريطاني؛

- التوجه المتزايد نحو إنشاء البنوك وشركات الاستثمار والتمويل الإسلامي مثل:

➤ بنك بوبيان الإسلامي في الكويت الذي تأسس سنة 2004م؛

➤ بيت التمويل العربي (بيروت) في سنة 2004م؛

- ظهور العديد من المنتجات المستحدثة خلافا لمنتجات التمويل الشخصي أو التجاري القائمة على صيغ التمويل الإسلامية، فقد تم تطوير التورق كأداة لتوفير السيولة، وبطاقات الائتمان الإسلامية القائمة على التورق، التأمين التكافلي، تطوير مؤشرات إسلامية دولية مثل مؤشر داو جونز الإسلامي؛

- التوجه المتزايد نحو إصدار قوانين للبنوك الإسلامية والرقابة والإشراف عليها مثل:

➤ قانون البنوك الإسلامية في الكويت سنة 2003م، وهو أول قانون في الكويت يسمح بتأسيس بنوك إسلامية جديدة ويسمح للبنوك التقليدية القائمة بالتحول للعمل وفق أحكام الشريعة،

➤ قانون البنوك الإسلامية في سوريا لسنة 2005م.

تعد الألفية الثانية مرحلة مهمة أيضا في مسيرة الصناعة المالية الإسلامية نحو العالمية، حيث شهدت سنة 2008م أزمة مالية عالمية زعزعة النظام المالي التقليدي، بينما لفتت الانتباه إلى أن الصناعة المالية الإسلامية لم تتأثر كثيرا بآثار الأزمة بدليل استمرارها وتحقيقها للمزيد من النجاحات والإصدارات.

إذ أشارت الإحصاءات إلى أن الصناعة المصرفية الإسلامية شهدت نمواً سريعاً، فقد بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية العاملة في أكثر من 60 دولة في القارات الخمسة نحو 450 مؤسسة وبنك إسلامي حول العالم. يتركز نحو 40% منها في الدول العربية وتحديداً في دول الخليج العربي، وقد توسعت قاعدة موجودات هذه البنوك والمؤسسات المالية لتزيد على 700 مليار دولار عام 2008م¹، في حين بلغت عام 2009م نحو 825 مليار دولار بنسبة نمو مقارنة بـ 2008م بلغت 30%، وبلغ حجم الصناعة المالية الإسلامية في دول الخليج في 2008م نحو 253 مليار دولار،

¹ المؤتمر العالمي الخامس لعلماء الشريعة حول التمويل الإسلامي في كوالالمبور، "المالية الإسلامية بحاجة ماسة إلى إستراتيجية الابتكار والتوعية الشاملة" مجلة المصرفية الإلكترونية، العدد 23، 2011/03/01.

وبلغت سنة 2009م، 260 مليار دولار¹، وما هذه الأرقام إلا دليل على متانتها وقدرتها على مواجهة الأزمات لأنها قائمة على أسس سليمة، وقد كان لانعكاس هذه الأزمة على الصناعة المالية الإسلامية الأثر الإيجابي خاصة بعد أن كانت متهمه في بداية الألفية بأنها ممول للجهات الإرهابية، فقد تغيرت الصورة السلبية لدى الغربيين وصاروا ينظرون إليها على أنها الحل لمشاكل الرأسمالية الاقتصادية.

فهذه الباحثة الإيطالية **لووريتا نابليون** أشارت في كتاب لها بعنوان "اقتصاد ابن آوى" إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي، وأضافت: "التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يشبه الاقتصاد الإسلامي بالإرهاب"، ورأت نابليون: "أن التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني"، وأوضحت أن: "البنوك الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية، فمع انهيار البورصات في هذه الأيام وأزمة القروض في الولايات المتحدة فإن النظام المصرفي التقليدي بدأ يظهر تصدعا ويحتاج إلى حلول جذرية عميقة"².

وكتب **بوفيس فانسون** رئيس تحرير مجلة تشالينجز: "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل، لفهم ما يحدث بنا وبينوكنا، لأنه لو حاول القائلون على بنوكنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام، وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري-لأن النقود لا تلد النقود-" وتساءل الكاتب عن أخلاقيات الرأسمالية في التساهل في تبرير الفائدة.

وجاء في تقرير عن **مجلس الشيوخ الفرنسي**: "أن النظام المصرفي الإسلامي مناسب للجميع مسلمين وغير مسلمين ويمكن تطبيقه في جميع البلاد، فضلا عن كونه يلبي رغبات كونية"، وهو ما أوصت به لجنة المالية ومراقبة الميزانية في مايو 2008م بعد تنظيم ندوتين حول النظام المصرفي الإسلامي.³

ومن أبرز التطورات التي شهدتها الصناعة المالية الإسلامية مع زيادة عدد مؤسساتها واتساعها جغرافيا، هو ازدياد حاجتها لمؤسسات دولية تحمل هم الإشراف عليها وحمايتها، وتمثيلها دوليا، وهو ما تجسد بالفعل بظهور مجموعة من الهيئات الدولية بشكل متدرج بعد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأبرز هذه الهيئات:

➤ المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية سنة 2001م؛

➤ السوق المالية الإسلامية الدولية سنة 2002م؛

➤ مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2002م؛

¹خميس السعدي، "أصول المصرفية الإسلامية 825 مليار دولار... 260 مليارات منها في الخليج"، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6009 2010/03/25.

²سامر مظهر قنطقجي، "ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية"، دار النهضة، دمشق، سورية، 2008، ص 97.

³صالح عبد الله كامل، "الأزمة المالية العالمية التحديات والفرص المتاحة"، بحث مقدم إلى البنك الإسلامي للتنمية، 25 أكتوبر 2008م، ص 5.

➤ مركز إدارة السيولة سنة 2002م؛

➤ الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف سنة 2005م؛

➤ المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم سنة 2007م.

3. دور البنك الإسلامي للتنمية في دعم الصناعة المالية الإسلامية

يعتبر البنك الإسلامي للتنمية أولى الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية كونه أول بنك إسلامي دولي تم إنشاؤه، إضافة إلى المساعي الكبيرة التي بذلها في تأسيس الهيئات الدولية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية.

أولاً: تعريف البنك الإسلامي للتنمية ونشأته

البنك الإسلامي للتنمية (IDB) Islamic Development Bank مؤسسة مالية تنموية دولية متعددة الأطراف، مقره جدة بالمملكة العربية السعودية ويضم في عضويته 57 عضواً من أربع قارات، وتتمثل رسالته في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في البلدان والمجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية وهي:

– التخفيف من وطأة الفقر؛

– الارتقاء بالصحة؛

– النهوض بالتعليم؛

– تحسين الحوكمة؛

– تحقيق الازدهار للشعوب.

كما يتطلع البنك إلى أن يكون بنكا إنمائيا عالمي الطراز إسلامي المبادئ، وأن يكون قد ساهم كثيرا في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي وساعد هذا العالم على استعادة كرامته.¹

ولتحقيق ذلك افتتح البنك أربعة مراكز رئيسية له في كل من: الرباط (عاصمة المملكة المغربية) كوالالمبور (عاصمة ماليزيا)، ألماتي (إحدى مدن كازاخستان)، دكا (عاصمة بنغلاديش)، ومكاتب وسيطية في مصر وتركيا

وإندونيسيا وبنغلادش ونيجيريا، وهو من أكثر بنوك التنمية الفاعلة في العالم بأصول تشغيلية تتجاوز 16 مليار دولار أمريكي ورؤوس أموال مكتتب بها تبلغ 70 مليار دولار أمريكي.¹

أما تأسيس البنك فكان عبر المراحل التالية:²

– **ديسمبر 1970م:** قدم وفد مصر ووفد باكستان كل منهما اقتراح منفصل إلى المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد بكراتشي بإنشاء بنك إسلامي دولي أو اتحاد دولي للبنوك الإسلامية؛

– **1972م:** أعدت مصر دراسة بعنوان "إقامة نظام بنوك إسلامية-دراسة اقتصادية شرعية-"، دعي إلى مناقشتها خبراء من 22 دولة من الدول الأعضاء بالمؤتمر الإسلامي، وعالجت الدراسة وضع خطة عملية لإنشاء بنك إسلامي دولي وبنوك إسلامية محلية واتحادا دوليا للبنوك الإسلامية، وأوصت لجنة الخبراء بعرض الدراسة على المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية الإسلامي الذي انعقد في جدة خلال الفترة 02/28 - 1972/03/02، وقرر إنشاء إدارة اقتصادية بأمانة منظمة المؤتمر الإسلامي للقيام بمزيد من الدراسات حول إنشاء بنك إسلامي دولي ولتجميع مرئيات الدول حول الموضوع؛

– **1973م:** زار الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومدير الإدارة الاقتصادية بأمانة المنظمة عددا من رؤساء الدول البترولية لمزيد من التشاور حول خطوات إنشاء بنك إسلامي، كما عقدت أمانة المؤتمر اجتماعا بجدة للخبراء الاقتصاديين ببعض الدول الإسلامية لمناقشة ورقة العمل التي تم إعدادها بشأن تلك الخطوات؛

– **ديسمبر 1973م:** دعت أمانة المؤتمر الإسلامي وزراء مالية الدول الإسلامية للمؤتمر الأول لمناقشة إطار خطوات العمل التنفيذية لإنشاء البنك، وأسفر المؤتمر المنعقد بجدة عن صدور بيان العزم الذي يقضي بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية وتشكيل لجنة تحضيرية لمتابعة التنفيذ؛

– **يوليو 1975م:** اجتمع الدول المؤسسة للبنك وتعين الرئيس والمديرين التنفيذيين وانعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس محافظي البنك؛

– **20 أكتوبر 1975م:** بداية النشاط الرسمي للبنك.

¹<https://www.isdb.org/>

²انظر:

– محمود الأنصاري وآخرون، 1988، مرجع سبق ذكره، ص 19.

– Islamic Development Bank, "Islamic Development Bank Group in Brief ", May 2013, P1.

ثانياً: هدف البنك وصلاحياته

- هدف البنك الإسلامي هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية¹، ولتحقيق هذا الهدف خولت للبنك الصلاحيات التالية:²
- المشاركة في رؤوس أموال المشروعات والمؤسسات الإنتاجية في الدول الأعضاء؛
 - الاستثمار في مشروعات البنية الاقتصادية والاجتماعي في الدول الأعضاء عن طريق المشاركة أو طرق التمويل الأخرى؛
 - منح قروض لتمويل المشروعات والبرامج الإنتاجية في القطاعية الخاص والعام في الدول الأعضاء؛
 - إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة من بينها صندوق لمعاونة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء؛
 - النظارة على صناديق الأموال الخاصة؛
 - قبول الودائع واجتذاب الأموال بأية وسيلة أخرى؛
 - المساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء وخاصة السلع الإنتاجية؛
 - استثمار الأرصدة التي لا يحتاج إليها البنك في عملياته بالطريقة المناسبة؛
 - تقديم المعونات الفنية للدول الأعضاء؛
 - توفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية بالدول الأعضاء؛
 - إجراء الأبحاث اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدول الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية؛
 - التعاون بالطريقة التي يراها البنك مناسبة مع جميع الهيئات والمنظمات والمؤسسات ذات الأهداف المماثلة في إطار من التعاون الاقتصادي العالمي؛
 - القيام بأي نشاطات أخرى تساعد البنك على تحقيق هدفه.

¹البنك الإسلامي للتنمية، "اتفاقية التأسيس"، متاحة على موقع البنك الإسلامي للتنمية، ص 6.

²اتفاقية التأسيس، مرجع سبق ذكره، ص 6-7.

ثالثا: جهود البنك الإسلامي للتنمية في توفير البنية التحتية الدولية للصناعة المالية الإسلامية

في إطار مساعي البنك لدعم وتطوير النشاطات الاقتصادية والمالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عمل البنك على توفير البنية التحتية المناسبة لذلك من خلال بذل الجهد في الدراسة والبحث عن طبيعة الهيئات الواجب تأسيسها، أو من خلال المساهمة في تأسيسها كما يبين الجدول الموالي:

جدول رقم (01-02): جهود البنك الإسلامي للتنمية في دعم البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية

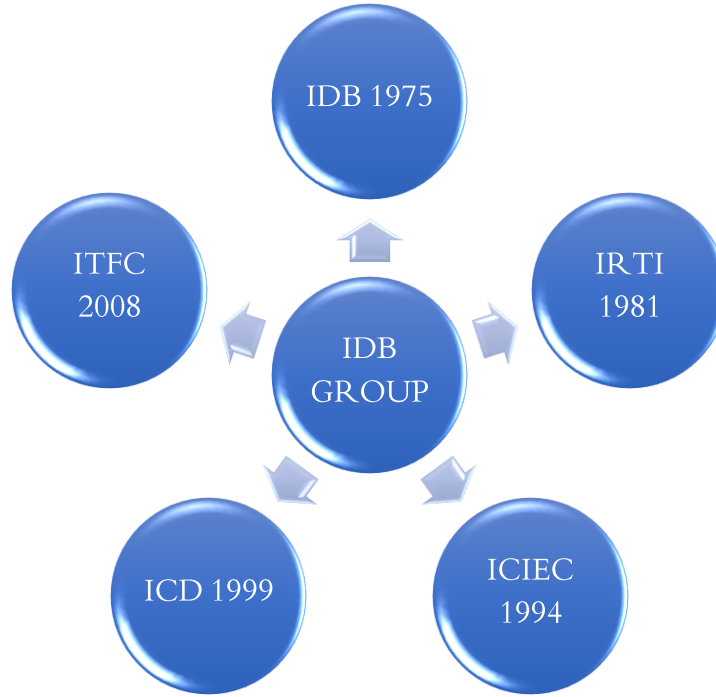
الهيئة	دور البنك في تأسيس الهيئة	علاقة البنك بالهيئة
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	كان البنك الإسلامي للتنمية صاحب فكرة إنشاء هيئة مختصة بنشر وتطوير فكر المحاسبة الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية.	- البنك الإسلامي للتنمية عضو في مجلس الأمناء الخاصة بالهيئة؛ - عضو في المجلس الشرعي لها (يمثله المستشار الشرعي للبنك)؛ - عضو أيضا في لجنة مراجعة المعايير الشرعية؛ - له ممثل عنه في المجلس المحاسبي للهيئة.
المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية	تم تأسيس المجلس بمبادرة من البنك الإسلامي للتنمية في اجتماعه سنة 1999م.	البنك الإسلامي للتنمية عضو في المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
مجلس الخدمات المالية الإسلامية	أنشئ المجلس بناء على توصية من البنك الإسلامي للتنمية، وكان أحد أعضاء اللجنة المؤقتة لتأسيس المجلس.	يتمتع البنك الإسلامي للتنمية بالعضوية الكاملة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية
مركز إدارة السيولة المالية	البنك الإسلامي للتنمية هو أحد المؤسسين للمركز	يساهم البنك الإسلامي للتنمية في رأس مال المركز بنسبة 25%.
السوق المالية الإسلامية الدولية	تأسست بجهود من البنك الإسلامي للتنمية إلى جانب مؤسسات أخرى.	
الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف	البنك الإسلامي للتنمية هو أحد المؤسسين للوكالة	البنك الإسلامي للتنمية من أبرز المساهمين في الوكالة بنسبة 42% من رأس مالها.
المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم	تم إنشاء المركز بناء على اقتراح من البنك الإسلامي للتنمية، وبجهوده إلى جانب هيئات أخرى أصبح المركز واقعا يخدم الصناعة ومنتجاتها.	البنك الإسلامي للتنمية عضو في المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المعلومات المتوفرة على المواقع الالكترونية للهيئات المذكورة أعلاه

رابعا: جهود البنك الإسلامي للتنمية في دعم وتطوير المنتجات المالية الإسلامية

في سبيل دعم إستراتيجية الابتكار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية وتفعيلها بشكل كبير قام البنك الإسلامي للتنمية بإنشاء المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ضمن مجموعته الموضحة في الشكل أدناه:

الشكل رقم (01-02): مجموعة البنك الإسلامي للتنمية



Source: Islamic Development Bank, "Islamic Development Bank Group in Brief", May 2013, P1.

– البنك الإسلامي للتنمية (1975م)؛ **IDB** Islamic Development Bank

– المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (1994م)؛

Islamic Corporation for The Insurance of Investment and Export Credit (ICIEC)

– المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (1999م)؛

Islamic Corporation for the Development of the Private Sector (ICD)

– المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (2008م)؛

International Islamic Trade Finance Corporation (ITFC)

– المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (1981م)

Islamic Research and Training Institute (IRTI)

خامسا: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (1981م) (IRTI)

تأسس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية سنة 1981م، تنفيذاً للقرار رقم م/14-99 الصادر عن مجلس محافظي البنك في اجتماعه السنوي الثالث، الذي انعقد بتاريخ 14 مارس 1979م وبأشر أعماله سنة 1983م، هدفه الأساسي إجراء البحوث اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدول الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتوفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية بالدول الأعضاء بالبنك وتقديم الاستشارات والمساعدات الفنية، وتجميع ونشر المعرفة والمعلومات والبيانات الإحصائية في حقل الاقتصاد والتمويل الإسلامي والمصرفية الإسلامية.¹

تتمثل مهام وصلاحيات المعهد فيما يلي:²

➤ تنظيم وتنسيق البحوث الأساسية والتطبيقية بغرض تطوير نماذج وأساليب لتطبيق الشريعة الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية؛

➤ توفير التدريب للموظفين المهنيين وتطوير قدراتهم في مجال الاقتصاد الإسلامي لتلبية احتياجات المؤسسات البحثية وهيئات الرقابة الشرعية؛

➤ تدريب الموظفين العاملين في الأنشطة التنموية لدى الدول الأعضاء في البنك؛

➤ إنشاء مركز معلومات لتجميع المعلومات وتنظيمها ونشرها، وذلك في المجالات المتعلقة بأنشطة المعهد؛

➤ القيام بأي أنشطة أخرى تؤدي إلى تحقيق هدف إنشاء المعهد.

وللقيام بهذه الصلاحيات تتركز أنشطة المعهد حول أربعة جوانب مهمة هي: صناعة المعرفة، تنمية القدرات، الحلول المعرفية، نشر المطبوعات.

صناعة المعرفة من خلال البحوث والدراسات بهدف الاستفادة من الابتكارات التقنية في مجال الاقتصاد والمالية، ودعم جهود تطوير البيئة التمكينية اللازمة للتمويل الإسلامي، وتتجلى البحوث والدراسات التي يقوم بها المعهد في الأبحاث الداخلية (الكتب والتقارير)، المجلة العلمية للمعهد، والمؤتمرات.

أنظر:

- محمد عياش، "نبذة عن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب"، تاريخ النشر: 2016/11/09، على الرابط:

<https://www.abudhabienv.ae/news-22769.html>

- Islamic Development Bank, "Islamic Development Bank Group in Brief", May 2013, P6.

²الموقع الإلكتروني للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب <https://irti.org/ar/statute-of-irti>

تتمثل موضوعات الكتب التي يصدرها المعهد في: رأس المال الاقتصادي في المصرفية الإسلامية، اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية، الأسهم الإسلامية: بناء المحفظة وتقييمها، الابتكارات في أدوات وخدمات التمويل التنموي القائم على الوقف، الرقابة الشرعية والحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، إدارة

ويقدم المعهد في مجال تنمية القدرات، برامج تدريبية متعددة سواء أكانت محلية أو إقليمية بهدف تنمية رأس المال البشري، باستخدام طرق التعليم التقليدية والحديثة، وباللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وتغطي مجالات المصرفية والمالية الإسلامية بحصة الأسد ضمن موضوعات البرامج التدريبية ومن أبرزها: الاقتصاد الإسلامي، المصرفية والتمويل الإسلامي، الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، مكافحة الفقر، تنمية القطاع الخاص، إدارة الاقتصاد الكلي.

وتهدف مبادرة الحلول المعرفية إلى استثمار المكونات الأساسية لاقتصاد الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، من خلال استخدام الابتكارات والتقنيات المالية بهدف تحقيق نمو مستدام يحمل قيمة حقيقية ويشمل جميع الفئات ويتمشى مع مبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وتتركز الأنشطة الأساسية لهذه المبادرة حول:

➤ تصميم وهيكلية حلول جديدة مبتكرة قائمة على المعرفة لمواجهة التحديات الإنمائية لدى الدول الأعضاء في البنك؛

➤ تحديد الفرص الجديدة والاحتياجات الناشئة لتقديم حلول معرفية مبتكرة في مجال التقنيات المالية الإسلامية.

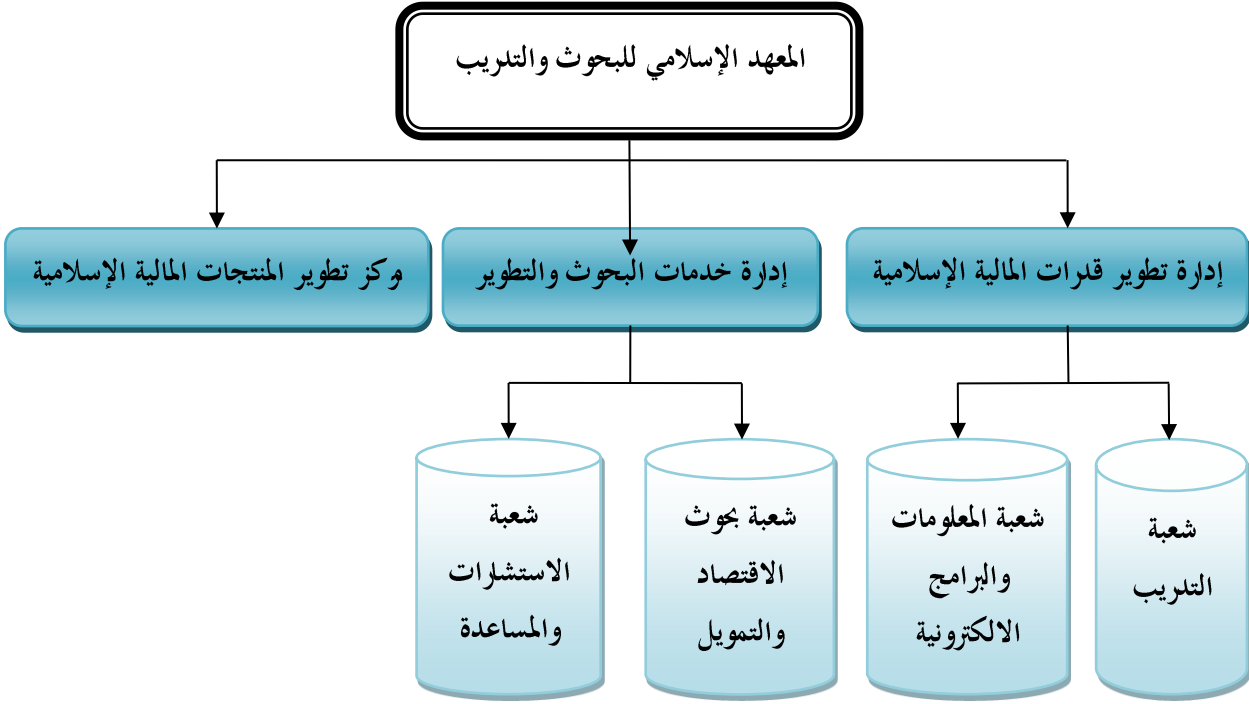
أما المطبوعات التي ينشرها المعهد فتتمثل في التقارير السنوية، أوراق العمل، الكتب والمحاضرات وأوراق المؤتمرات التي ينظمها، بالإضافة إلى المجلة العلمية للمعهد التي تحمل عنوان "دراسات اقتصادية إسلامية"، وهي مجلة متخصصة في الاقتصاد والصيرفة والتمويل الإسلامي، وتصدر كل ستة أشهر بالتقويم الهجري (شهري محرم ورجب).

تضم التشكيلة الإدارية للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب إدارتين للتدريب وتطوير القدرات، بحيث تضم كل إدارة شعبتين بالإضافة إلى مركز متخصص في تطوير المنتجات المالية الإسلامية كما هو مبين أدناه:

المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، حشد موارد الأوقاف من أجل تخفيف حدة الفقر، الإدماج المالي الإسلامي والإمكانات، المصرفية الإسلامية واستقرار الاقتصاد الكلي/قضايا القطاع المالي، المتطلبات التنظيمية لرأس المال في المؤسسات المالية الإسلامية: دراسة استقصائية دولية، الهندسة المالية الاجتماعية الإسلامية، قياس الفقر والتنمية الاجتماعية الاقتصادية بناء على مقاصد الشريعة. أما موضوعات التقارير فهي: تقرير التمويل الاجتماعي الإسلامي، تقرير الاقتصاد الذكي الإسلامي، التقرير القطري للتمويل الإسلامي، التقرير العالمي للتمويل الإسلامي. انظر:

<https://irti.org/ar/knowledge-creation/>

شكل رقم (02-02): تشكيلة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على المعلومات السابقة.

يضطلع مركز تطوير المنتجات المالية الإسلامية بصفته منسقا داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إزاء كل ما يتعلق بتطوير منتجات وأدوات مالية إسلامية جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بغية تنفيذ رؤية مجموعة البنك وتعزيز انتشار الصناعة المالية الإسلامية، أما المهام الرئيسية للمركز فتتمثل في:

- العمل منسقا ومركزا للموارد في كل ما يتعلق بتطوير المنتجات المالية الإسلامية؛
- إجراء دراسات استقصائية عن الصناعة المالية الإسلامية والتمويل التقليدي ضمن عملية تطوير المنتجات والأدوات المالية الدولية الجديدة والصكوك؛
- الاستفادة من جميع الدراسات والأبحاث ذات الصلة، سواء داخل مجموعة البنك أو في أوساط الصناعة المالية الإسلامية بهدف إنجاز المهام المنوطة به؛
- تلبية الطلب المتزايد على المنتجات والأدوات المالية الإسلامية الجديدة فضلا عن الاستراتيجيات والسياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة؛
- التقييم المستمر للمنتجات والأدوات المالية الإسلامية المستخدمة في الوقت الراهن لدى مجموعة البنك بهدف مراقبة أدائها وإدخال التحسينات عليها؛

- تطوير منتجات مالية إسلامية جديدة مبتكرة بالتعاون مع أعضاء مجموعة البنك، بهدف تمكين مجموعة البنك من الاضطلاع بدور قيادي في ابتكار المنتجات والأدوات المالية الإسلامية ضمن إطار المقاصد الشرعية؛
- إعداد إستراتيجية تطوير المنتجات والأدوات المالية الإسلامية بما يتوافق مع إستراتيجيات مجموعة البنك وبالتعاون الوثيق مع جميع أعضاء مجموعة البنك وإداراتها.

4. خاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكن ذكر أهم نتائجها المستخلصة فيما يلي:

- يعتبر البنك الإسلامي للتنمية من أهم الهيئات المساندة للصناعة المالية الإسلامية، والتي ساهمت في تأسيس الحاضنة المؤسسية الدولية لهذه الصناعة؛
- لم تنشأ الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية خلال مرحلة ميلاد هذه الصناعة، بل برزت الحاجة إليها مع انتشار مؤسسات هذه الصناعة وتوسع أنشطتها ومجالاتها، وعلى مراحل متدرجة وسنوات طويلة لتكون البنية التحتية الأساسية لعمل ونمو الصناعة عالمياً وحمايتها والحفاظ على خصوصيتها؛ وقد كان للبنك الإسلامي للتنمية دور كبير في إنشائها.
- لم يقتصر دور البنك الإسلامي للتنمية على المساهمة في تأسيس الهيئات الداعمة فقط على غرار الأيوبي والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها، بل ساهم أيضاً في تشجيع وتطوير منتجات الصناعة المالية الإسلامية من خلال هياكله وفي مقدمتها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.